

أثر جائحة كورونا covid-19-على قطاع التأمين في الجزائر

The impact of the Covid-19 pandemic on the insurance sector in Algeria

جبلي خيثر¹ ، حاوشين ابتسام²

¹ جامعة البليدة 2 على لونيبي، (الجزائر)، djeblikhathir@gmail.com

² جامعة البليدة 2 على لونيبي، (الجزائر)، haouchine.ibtissem@gmail.com

تاريخ الارسال: 2021/05/30؛ تاريخ القبول: 2021/10/22؛ تاريخ النشر: 2022/06/08

ملخص:

تعالج هذه الدراسة أثر جائحة كورونا كوفيد 19، على قطاع التأمين في الجزائر، ومراحل التي مر بها وأهم الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية للنهوض به، مبيّنة مفاهيم عامة حول التأمين وصولاً إلى علاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية باستخدام المنهج الوصفي و النهج التحليلي لدراسة وتحليل وتقييم أداء قطاع التأمين في الجزائر ومدى تأثيره باستعمال المؤشرات الأدائية، من حجم الأقساط المكتتبة أي تطور رقم أعمال الشركات كانت اضرار أو أشخاص، ونسبة التعويضات التي تقدم صورة عن جودة الخدمة المقدمة من خلال فترة الدراسة لتتوصل إلى انخفاض رقم أعمال شركات التأمين بفرعيها، ما قابله انخفاض في نسبة التعويضات ولكن يجب أن نتعلم منها الدروس ونعتبرها نقطة لنهوض والتطور وإيجاد حلول جديدة كالتحول نحو التجارة الالكترونية .

الكلمات المفتاح: قطاع التأمين؛ رقم أعمال؛ وباء كورونا.

رموز تصنيف jel: B52، G22.

Abstract:

This study deals with the impact of the Corona-Covid 19 pandemic on the insurance sector in Algeria, by analyzing and evaluating the performance of the insurance sector and its impact on performance indicators, such as the development of companies' turnover, and the percentage of compensation provided to reach a decrease in the number of insurance companies in its two branches, which is offset by a decrease in the compensation ratio, but We must learn lessons from it and consider it a point for advancement,

development and finding new solutions, such as shifting towards electronic commerce

Keywords: the insurance sector; insurance turnover; corona outbreak

Jel Classification Codes: G22 ,B52.

تهديد:

مر العالم بالكثير من الأزمات والصدمات، كأزمة النفط في السبعينيات، وتسونامي تايلاند، وأزمة الرهن العقاري 2008 وغيرها، لكن كل تلك الأزمات والصدمات كانت في نطاق جغرافي محدود، دون توسع مادي وزمني كبير، وصلت إلى الذروة ثم اندثرت، فظهور جائحة كورونا أو ما يسمى covid-19 في اواخر 2019 بمنطقة ووهان الصينية، وانتشار ليمس جل دول العالم، ليعيش حالة من الرعب والقلق، أودى فيروس كورونا المستجد بحياة ما لا يقل

عن 1 943 432 شخص في العالم منذ ظهوره في ديسمبر 2019 إلى تاريخ 11 جانفي 2021، وشُخصت أكثر من تسعون مليون حالة إصابة مؤكدة في مختلف دول العالم، ومنطقة منذ بداية تفشي الوباء، ولا تزال الولايات المتحدة الدولة الأكثر تضررا، حيث شهدت أكثر من ربع حالات الإصابة المؤكدة، وثلاث الوفيات في العالم حسب تقرير منظمة الصحة العالمية (OMS) ونظرا للطبيعة التي تكتسبها جائحة كورونا، في كونها كارثة صحية ذات تحديد وجودي على البشرية، فقد خلقت عائقا حقيقيا أمام انسيابية الحياة الاقتصادية، وديناميكيته على المستوى العالمي، مما أدى إلى خفض وتيرة النشاط الاقتصادي في العالم وتراجع عجلة الإنتاج.

وفي هذا السياق، وجدت الجزائر نفسها على غرار بقية دول العالم، متأثرة بتداعيات جائحة كورونا التي مست مختلف قطاعاتها كقطاع التأمين.

إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

ماهي انعكاسات جائحة كورونا على قطاع التأمين في الجزائر؟

وبغية توضيح هذه المشكلة البحثية قمنا بصيغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي علاقة التأمين بالمتغيرات الاقتصادية؟

- ماهي الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية لتطوير قطاع التأمين في الجزائر؟

-ماهي نسبة تأثر قطاع التأمين بجائحة كورونا؟

-وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

-يلعب التأمين دور مهم في الحياة الاقتصادية لأي دولة.

-قامت الدولة الجزائرية بمجموعة من الإصلاحات لتطوير قطاع التأمين في الجزائر.

- تأثر قطاع التأمين بجائحة كورونا كان نسبيا.

أهداف البحث:

-التعرف على مراحل تطور قطاع التأمين في الجزائر، واهم الإصلاحات.

-التعرف على مفاهيم التأمين، وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية.

- تحديد نسبة، وحجم التراجع في الأرباح، التي تعرضت له شركات التأمين في الجزائر

خلال جائحة كورونا.

منهج البحث:

لإجابة على الإشكالية المطروحة وتبعا لطبيعة الدراسة، ومن أجل تحقيق أهدافها تم

استخدام المنهج الوصفي، لدراسة مراحل تطور قطاع التأمين في الجزائر واهم الإصلاحات التي مر

بها قطاع التأمين في الجزائر منذ الاستقلال، وعرض مفاهيم عامة حول التأمين، وصولا إلى علاقته

ببعض المتغيرات الاقتصادية، التضخم، وميزان المدفوعات، والمنهج التحليلي في تحليل ومقارنة

نتائج السوق من خلال دراسة تقارير المجلس الوطني لتأمينات.

الدراسات السابقة:

لقد تطرقت العديد من الدراسات إلى موضوع جائحة كورونا من جوانب مختلفة، ومن أهم هذه

الدراسات التي تشترك مع الموضوع قيد الدراسة:

1-بولعراس صلاح الدين(2020)، الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية للجائحة لكورونا بين الاستجابة الانية والمواكبة البعيدة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة سطيف، المجلد 20
ركز الباحث في هذه الدراسة علي أثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي بصفة عامة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، بمختلف قطاعاته، المحروقات، الصناعة، النقل، السياحة، الفلاحة ومدي تأثر احتياطي الصرف من العملة الصعبة والإجراءات التي قام بها الحكومة الجزائرية لتخفيف من اثارها من خلال اعتماد أدوات السياسة الاقتصادية

2-سمير بوعيسي(2020)، انعكاسات جائحة كوفيد19 علي حرية التنقل و ممارسة النشاط الاقتصادي الجزائري، مجلة المفكر للدراسات القانونية و السياسية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر 3، العدد3 و التي ركزت الدراسة فيه علي الإجراءات التي تقيّد حرية تنقل الأشخاص و حرية ممارسة النشاطات الاقتصادية و مختلف اساليب الحجر الصحي المطبقة

I- المحور الأول: مفاهيم عامة حول التأمين وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية

لقد تعددت تعريفات التأمين، وذلك لاختلاف أنواعه من ناحية، وللاختلاف الأسس، والمبادئ، والأركان التي يقوم عليها في كل نوع من ناحية، ومن ناحية أخرى، وكذلك لاختلاف الهيئات، والفئات القائمة على تعريفه، ومن بين هذه التعريفات نذكر منها:

1.I- تعريف التأمين لغة واصطلاحا:

أ -**لغة:** منشق من الأمن أي اطمأن وزال خوفه، وهو سكون القلب (بودية و قندوز، 2016،صفحة185)

ب-**اصطلاحا:** عرفت لجنة مصطلحات التأمين لمؤسسة الخطر، والتأمين الأمريكية التأمين على انه " تجميع الخسائر عن طريق تحويل هذه الأخطار إلى المؤمنين (شركات التأمين)، الذين يوافقون على تعويض المؤمن لهم عن هذه الخسائر، أو توفير مزايا مالية أخرى، في حالة وقوعها، أو تقديم خدمات متعلقة بالخطر. (ريجك، 2006،صفحة51)

2.I- التعريف الفني والقانوني للتأمين:

أ-التعريف الفني: إن التأمين عملية تقوم على أسس فنية، وهي تنظيم التعاون بين المؤمن لهم من طرف المؤمن، الذي يعتمد على حساب الاحتمالات، وقانون الأعداد الكبيرة، وعلى إجراء عملية المقاصة بين الأخطار، وقد يلجأ في هذا التنظيم إلى فنيات أخرى مثل إعادة التأمين، والتأمين المشترك، فقد تعددت تعريف الاقتصاديين للتأمين إلا أنها تحتوي على نفس الجوهر الذي ينص على أنه أداة لتقليل الخطر الذي يوجهه الفرد، عن طريق تجميع عدد من الوحدات المتعرضة لنفس الخطر، لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع ، و من ثمة يمكن لكل صاحب وحدة، الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر . (الفلاح، 2008، صفحة 14)

ب-التعريف القانوني: هو عقد بين المؤمن والمؤمن له، يتعهد فيه الطرف الأول بتعويض الطرف الثاني مقابل دفع الأخير لقسط التأمين، والخسائر المغطاة بموجب عقد أو وثيقة التأمين (مختار، 2005، صفحة 10)

يعرف المشرع الجزائري حسب المادة 619 من القانون المدني على أنه "عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له، أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد مرتب، أو أي عوض مالي آخر، في حالة وقوع الحادث، أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له. (معراج، 2007، صفحة 312).

3.I تأثير التأمين على بعض المتغيرات الحيوية في الاقتصاد:

يظهر الدور الاقتصادي للتأمين في دراسة:

3.I.1 علاقة التأمين بالتضخم:

يقوم بامتصاص زيادة الكتلة النقدية، وذلك من خلال مساهمته في تحقيق التوازن بين العرض والطلب. (لعميد، 2016، صفحة 37)

3.I.2 علاقته بميزان المدفوعات:

فهو يعتبر التأمين بند من بنوده حيث تسجل فيه عمليات عديدة:

-أقساط إعادة التأمين التي تحولها شركات التأمين الوطنية الى الخارج بموجب اتفاقيات.

- تسير محفظة الاصول المالية لشركات التأمين

-العمليات المرتبطة بالاستثمارات المباشرة لشركات إعادة التأمين الوطنية في الخارج، او اجنبية محليا.

- تحويل احتياطي التأمين الناتج عن فروع شركات الأجنبية في السوق المحلية والعكس.

-رصد العمليات التأمينية، الذي يمثل الفرق بين الاموال الصادرة والواردة، فيكون موجب عند جلب رؤوس الأموال والعكس، إذا كان سالب (لعميد،2010،الصفحات 38 39)

I. 3. 3علاقة التأمين بالدخل الوطني:

والذي تظهر أهميته في الاقتصاد، من خلال العلاقة ما بين مبلغ أقساط التأمين للفرد الواحد والناتج الداخلي الخام، أي نسبة او حصته من PIB، فتكون الدولة متقدمة إذا كان الناتج المحلي الخام في اعلي نسبه، والعكس عندم تكون الدول متخلفة (لعميد، 2010،صفحة39)

II - اخور الثاني: التطور التاريخي لقطاع التأمين في الجزائر وأهم الإصلاحات:

يرتبط التطور التاريخي لقطاع التأمين في الجزائر بالتغيرات السياسية التاريخية التي حصلت في الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية وكذلك التغيرات العالمية منها ظهور الاشتراكية واحتكار الأسواق وبعدها ظهور الرأسمالية وانفتاح الأسواق العالمية، هذا ما سنحاول إظهاره في هذا المحور مع التطرق إلى الإصلاحات التي قامت بها الدولة في هذا المجال.

II. 1. فترة الاحتلال:

لم تك وضعية الجزائر، سهلة في تلك المرحلة فيما يتعلق بمجال التأمين، ويرجع السبب إلى التقدم البطيء الذي شهدته الجزائر، خاصة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن نظام التأمين الجزائري في تلك المرحلة ارتبط بتطور نظام التأمين الفرنسي، طبقت فرنسا عدة نصوص تتعلق بالتأمين، لكن أهمها النابعة من قانون التأمين الصادر في 13 جويلية 1930 (بالي و صديقي،2016،صفحة 344).

II. 2. فترة الاستقلال:

رغم الاستقلال السياسي للجزائر سنة 1962، إلا أنه لم يتحقق الاستقلال في مجال التأمين، وظل يؤدي من طرف مؤسسات أجنبية، من خلال القانون الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1962 القاضي باستمرار تطبيق القوانين الفرنسية السارية المفعول قبل الاستقلال، ولقد نجم عن هذا القانون استمرار تطبيق النصوص الفرنسية على التأمين، بدا صدور أول تشريع جزائري في مجال التأمين، والذي يتعلق بالأمر بالقانون الصادر في 08 جوان 1963 المتضمن إلزامية مراقبة وحراسة جميع شركات التأمين العاملة بالجزائر، وإخضاعها إلى طلب الاعتماد لممارسة نشاطها من وزارة المالية، في الواقع أن المشرع الجزائري لجأ إلى هذه التدابير الجديدة قصد الحد من تحويل المبالغ المالية، التي كانت تقوم الشركات الأجنبية للتأمين تحويلها إلى الخارج عبر قنوات إعادة التأمين (بالي و صديقي، 2016، الصفحات 345 346)

II. 3. فترة احتكار الدولة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين:

وقد تجسد ذلك في صدور الأمر الصادر بتاريخ 27/05/1966، حيث أشارت المادة الأولى منه على أنه، من الآن فصاعدا يرجع استغلال كل عمليات التأمين للدولة، كما بسطت الدولة سيادتها على كافة شركات التأمين باتخاذها تدابير تقضي بتأميمها بالأمر رقم 129/66 المؤرخ في 27/05/1966

إن الهيئات التي تقاسمت الاختصاص مارست عملية الاحتكار في هذا المجال هي الشركة الجزائرية للتأمين " SAA"، الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين " CAAR" بالإضافة إلى مؤسسات التأمين التبادلي التأمين التبادلي الجزائري لعمال التربية والثقافة والصندوق المركزي لإعادة التأمين الفلاحي وتطور احتكار الدولة بإنشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين " CCR - " عام 1973 بموجب الأمر رقم 73-1954 المؤرخ في 01 جانفي 1973 من نفس السنة وهذه الشركة تقوم بعمليات إعادة التأمين للمخاطر التي تفوق قدرة الشركات الوطني (بالي و صديقي، 2016، صفحة 346)

II. 4. فترة الإصلاحات:

لقد ظل احتكار الدولة لهذا القطاع قائما، بواسطة تلك المؤسسات العمومية لفترة طويلة نسبيا، حيث انتهت بصدر قانون عام 1995 المرسوم 95-07 ب تاريخ 1995/01/25 والذي يقضي بإلغاء احتكار الدولة وأهم ما جاء فيه:

-تنظيم ومراقبة نشاط التأمين: فقد تضمن المرسوم رقم 95-339 الصادر بتاريخ 20-10-1995 تأسيس المجلس الوطني للتأمين CNA والذي يهدف إلى:

العمل على ترقية وتطوير سوق التأمين، ومن ثم المساهمة في التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، وتحسين ظروف عمل شركات التأمين وإعادة التأمين من أجل الوفاء بالتزاماتها، ومن ثم الحفاظ على مصالح المؤمن لهم، والسهر على تحقيق التوازن بين حقوق والتزامات طرفي العقد وتنمية النشاط باقتراح القواعد التقنية والمالية، الرامية إلى تحسين الظروف العامة لعمل شركات التأمين وإعادة التأمين ووسطاء التأمين، كما يقترح الشروط العامة لعقود التأمين والتعريفات

أما فيما يخص شركات التأمين وإعادة التأمين، سواء كانت شركات عامة أو خاصة ذات رؤوس أموال وطنية أو أجنبية، فإن لها الحق في ممارسة جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين بشرط أن تحصل على رخصة (اعتماد) من وزير المالية

وفيما يخص توزيع التأمين فإنه أعيد الاعتبار لوسطاء التأمين للظهور من جديد، وسمح لهم بممارسة نشاطهم، وذلك من خلال السماح للشركات بفتح وكالات خاصة أو التعامل مع سماسة التأمين المرسوم التنفيذي رقم 95-341 الصادر بتاريخ 1995/10/30 (بناي، 2013-2014، الصفحات 137-138)

وفي سنة 2006 تم تعديل الأمر رقم 1995 بموجب القانون رقم 06-04 بتاريخ 20-02-2006 المعدل والمتمم له، وأهم ما جاء به:

حماية مصالح المؤمن لهم والمستفيدين من عقد التأمين، بالسهر على شرعية عمليات التأمين وعلى مسايرة شركات التأمين أيضا.

- كما تضمن القانون تكوين مفتشي تأمين محلفين لممارسة الرقابة على شركات التأمين وإعادة التأمين، وفروع الشركات الأجنبية ووسطاء التأمين المعتمدين، وذلك دون الإخلال بعمليات الرقابة الأخرى.

- تسريع عملية تحرير السوق أمام شركات التأمين الأجنبية، من خلال فتح السوق إلى فروع شركات التأمين وإعادة التأمين الأجنبية.

- دعم الحكم الراشد لشركات التأمين، من خلال عقود الأداء للمسيرين ووضع آليات قانونية من شأنها ضمان التسيير الفعال لس إدارة شركات التأمين.

- تنوع قنوات التوزيع، لضمان بيع المنتجات التأمينية من خلال قنوات أخرى (كالبנק والمؤسسات المالية)

- تقوية نشاط التأمين على الأشخاص، وذلك من خلال التفريق بين نشاطات الشركات

(التأمين عن الحياة والتأمين عن الممتلكات) (بناي، 2013-2014، صفحة 139)

II. 5 أثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي:

لقد كانت توقعات، آفاق نمو الاقتصاد العالمي لعام 2020 التي نشرتها OECD 2.9٪، لكن في بداية عام 2020، لوحظ انخفاض في قطاع الصناعة لدول الاتحاد الأوروبي علي حسب بنك الاحتياطي الفيدرالي بنسبة 0.4٪ عن مستواه في الشهر نفسه من العام السابق اما في ألمانيا، ثاني أكبر اقتصاد في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تراجعت الصناعة بنسبة 1.7٪ في أكتوبر 2019. بسبب انخفاض صادراتها من آثار التباطؤ الداخلي في النمو لدولة الصين، والأداء الضعيف للدول المجاورة في أوروبا وتأثرها بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

اما فيما قطاع الصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية حسب الاحتياطي الفيدرالي لمؤشرات لقطاعات التصنيع والتعدين والخدمات في فبراير 2020، بلغ 77.0٪، بانخفاض 2.8 نقطة مئوية عن مستواه من 1972-2019 (Chesnais, 2020)

III- المبحث الثالث: دراسة قطاع التأمين في الجزائري ومدى تأثيره بجائحة كورونا بين الفترة 2019 إلى 2020:

مؤشرات حجم الاكتتاب يستخدم كمقاييس لتقييم الوضعية الاقتصادية الكلية لسوق التأمين (قندوز، 2014، صفحة 131)

III.1. مقارنة إجمالي الأقساط المكتتبة لقطاع التأمين للثلاثي الأول لسنة 2019-2020:

الجدول (01): يمثل حجم الأقساط المكتتبة للثلاثي الأول للفترة بين 2019-2020

الوحدة: مليون دينار جزائري

تطور السوق		تركيب السوق %		رقم الاعمال		القيمة بالدينار
الفرق	%	2019	2020	2019/03/31	2021/03/31	
-1 994	-5,3%	88,2%	87,8%	37 635	35 641	تأمين الممتلكات
-213	-5,1%	9,8%	9,8%	4 195	3 981	تأمين الاشخاص
-2 207	-5,3%	98,0%	97,7%	41 830	39 623	اجمالي السوق المحلي
96	11,3%	2 %	2,3%	855	951	القبولات الدولية
-2 111	-4,9%	100%	100%	42 686	40 575	الإجمالي

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على تقارير المجلس الوطني للتأمينات

من الجدول أعلاه بلغ إجمالي سوق التأمين الوطني بكافة أنشطته مجتمعة في 2020/03/31 إنتاج 40.6 مليار دينار مقابل 42.7 مليار دينار عن نفس الفترة من العام السابق أي. بنسبة انخفاض 4.9٪. أين سجلت عمليات القبول الدولية، في 2020/03/31، تطوراً إيجابياً بنسبة 11.3٪ مقارنة بالثلاثي الأول من عام 2019، حيث ارتفعت من 855.4 مليون دينار جزائري إلى ما يقرب من 952 مليون دينار جزائري. تأثر سوق التأمين الجزائري، مثله مثل أي قطاع اقتصادي آخر، بأزمة الصحة Covid-19-

بالنسبة لإنتاج التأمين على إلا ضرار لثلاثي الأول من عام 2020 قدر بحصة سوقية بلغت 87.8٪، أين بلغ حجم مبيعات شركات التأمين على الممتلكات والتأمين ضد الحوادث

35.6 مليار دينار جزائري، انخفاض بنسبة 5.3 ٪ مقارنة بعام 2019 وسبب في ذلك يعود إلى انخفاض في عائدات هذا الفرع نظرا إلى الخسائر المسجلة خلال الثلاثي الأول من عام 2020 بأكثر من ذلك 1.4 مليار دج. يمكن تفسير هذا العجز، الذي يعود إلى، آثار الأزمة الصحية ودخول الضريبة الجديدة حيز التنفيذ على البيئة مما أدى ببعض حاملي وثائق التأمين إلى تقليل، والتحول نحو ضمانات أرخص

أما بالنسبة إلى إنجازات شركات التأمين على الحياة والتأمين الصحي انخفاضًا 5.1٪ مقارنة بنفس الفترة من عام 2019، والذي تمثل في 2.4 مليار دينار تم تفسير الانخفاض المسجل في جميع الفروع بواسطة تباطؤ النشاط الاقتصادي للبلاد المرتبط بوباء Covid-19. وخاصة في تأمين السفر إثر إجراءات الحجر الصحي

عمليات إعادة التأمين اعتبارًا من 31 مارس 2020، سجلت أعمال إعادة التأمين معدل دوران قدره 9.4 مليار دج، جميع الأعمال مجتمعة، مقابل 6.3 مليار دج عند نفس الفترة من العام المالي 2019 أي بزيادة قدرها 50.4٪ الشؤون الوطنية" تمثل 89.9٪ من إجمالي الإنتاج Companies Central de Reassurance والإنتاج القياسي 8.5 مليار دج، مما يمثل زيادة بنسبة 56.6٪ مقارنة بـ 2019/03/31. هذا التطور مدفوع بشكل رئيسي بفروع "الحياة الفردية". (403.6٪)، "مخاطر زراعية" (304٪)، "مساعدات سفر (185.6٪)" التزام عشر سنوات" (159.4٪)، بعد التأخر في الاعتراف

III. 2. مقارنة إجمالي الأقساط المكتتبة لقطاع التأمين للثلاثي الثاني لسنة 2019-

:2020

الجدول(02): يمثل حجم الأقساط المكتتبة للثلاثي الثاني للفترة بين 2019-2020

الوحدة: مليون دينار جزائري

القيمة بالدينار		رقم الاعمال		تركيبة السوق %		تطور السوق
		2020/06/30	2019/06/30	2020	2019	% الفرق
تأمين الممتلكات	60 805	70 118	85,6%	86,3%	-13,3%	-9 313
تأمين الاشخاص	6 619	7 496	9,3%	9,2%	-11,7%	- 877
اجمالي السوق المحلي	67 425	77 615	94,9%	95,6%	-13,1%	-10 190
القبولات الدولية	3 642	3 590	5,1%	4,4%	1,4%	51
الإجمالي	71 067	81 206	100%	100%	-12,5%	-10 138

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على تقارير المجلس الوطني للتأمينات

من جدول أعلاه سجل سوق التأمين بكافة أنشطته مجتمعة، في 2020/06/30، مبلغا يزيد عن 71 مليار دينار مقابل 81.2 مليار دينار في نفس الفترة من 2019، أي بانخفاض قدره 12.5٪.

أما بالنسبة للقبول الدولي، فيظهر زيادة بنسبة 1.4٪ مقارنة بالنصف الأول من عام

2019

تراجع إنتاج التأمين ضد الأضرار، جميع الفروع مجتمعة، بمقدار 9.3 مليار دينار، أي بنسبة 13.3٪، من 70.1 مليار دينار نهاية النصف الأول من 2019 إلى 60.8 مليار دينار. إلى 2020/30/06 ويعزى هذا التراجع إلى التراجع الملحوظ في جميع الفروع عقب انتشار وباء كوفيد -19 الذي أثر على الاقتصاد بكافة قطاعاته.

امبالنسبة إلى التأمين على الأشخاص الذي اثرة فيه الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد في أعقاب وباء فيروس كورونا الجديد (COVID-19)، وسجل التأمين الشخصي خسارة كبيرة في نهاية النصف الأول من عام 2020. وبلغت هذه الأخيرة نحو 877 مليون دج بانخفاض قدره 11.7٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وبالفعل بلغت قيمة التداول المحققة بتاريخ 2020/06/30 أكثر من 6.6 مليار دينار مقابل ما يقارب 7.5 مليار دينار توقفت بتاريخ 2019/06/30

في نهاية الفصل الدراسي الأول من العام المالي 2020، حقق نشاط إعادة التأمين حجم مبيعات يزيد قليلاً عن 15 مليار دينار جزائري وانخفض بنسبة 16.1٪ مقارنة بالفصل الدراسي

الأول من العام المالي 2019 ويعود هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى الأعمال الوطنية التي تمثل 76٪ من إجمالي الإنتاج بمبلغ 11.5 مليار دج، وتراجع بنسبة 20.5٪ مقارنة بالإنتاج المنجز في 2019/06/30 تنمو الأعمال التجارية الدولية بشكل خجول بنسبة 1.4٪ لتصل إلى حجم مبيعات يزيد عن 3.6 مليار

III. مقارنة إجمالي الأقساط المكتتبة لقطاع التأمين للثلاثي الثالث لسنة 2019-

2020:

الجدول(03): يمثل حجم الأقساط المكتتبة للثلاثي الثالث للفترة بين 2019-2020

الوحدة: مليون دينار جزائري

القيمة بالدينار		رقم الاعمال		تركيبة السوق %		تطور السوق	
		2020/09/30	2019/09/30	2020	2019	%	الفرق
تأمين الممتلكات		91 654	100 532	86,7%	87,6%	-8,8%	-8 878
تامين الاشخاص		8 899	10 477	8,4%	9,1%	-15,1%	-1 578
اجمالي السوق المحلي		100 553	111 010	95,1%	96,7%	-9,4%	-10 456
القبولات الدولية		3 804	5 133	3,3%	4,9%	34,9%	1 328
الإجمالي		105 687	114 814	100%	100%	-8,0%	-9 127

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على تقارير المجلس الوطني للتأمينات

أظهر سوق التأمين، في 2020/09/30، انخفاضاً في جميع الأنشطة مجتمعة بنسبة 8٪، مسجلاً بذلك حجم مبيعات يقارب 105.7 مليار دج مقابل 114.8 مليار دج عن نفس الفترة. من السنة المالية 2019 أما بالنسبة للقبول الدولي، فيظهر زيادة تقارب 35٪ مقارنة بـ 2019/30/09.

بلغ إجمالي التأمين ضد الأضرار حتى 2020/09/30 مبلغ 91.7 مليار دينار بانخفاض 8.8٪ عن نفس الفترة من عام 2019 نتيجة التراجع الملحوظ في جميع الفروع.

بلغ إنتاج جميع شركات التأمين على الحياة والتأمين الصحي، في 2020/09/30، ما يقارب 8.9 مليار دج، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 15.1٪ مقارنة بـ 2019/09/30. في نهاية الأشهر التسعة الأولى من عام 2020، بلغ إجمالي حجم أعمال إعادة التأمين في الأعمال التجارية الدولية أكثر من 5 مليارات دينار، بزيادة 34.9٪ مقارنة بنفس الفترة من عام 2019، والتي سجلت 3.8 مليار دج من الإنتاج. الزيادة التي لوحظت في بعض الفروع هي الترجمة المنطقية للاشتراكات الجديدة التي قدمتها

CCR

III. 4. مقارنة إجمالي الأقساط المكتتبة لقطاع التأمين للثلاثي الرابع لسنة 2019-

2020:

الجدول(04): يمثل حجم الأقساط المكتتبة للثلاثي الرابع للفترة بين 2019-2020

الوحدة: مليون دينار جزائري

القيمة بالدينار		رقم الاعمال		تركيبة السوق%		تطور السوق	
		2020/12/31	2019/12/31	2020	2019	%	الفرق
تأمين الممتلكات		125 509	132 239	85,28%	86,9%	-5,1%	-6 729
تامين الاشخاص		11 957	14 101	8,12%	9,3%	-15,2%	-2 144
اجمالي السوق المحلي		137 466	146 341	93,4%	96,1%	6,1%	-8 874
القبولات الدولية		9 701	5 888	6,6%	3,9%	64,8%	3 813
الإجمالي		147 168	152 229	100%	100%	-3,3%	-5 060

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على تقارير المجلس الوطني للتأمينات

لم تسلم شركات التأمين من الأزمة الصحية وآثار تدابير الوقاية من وباء فيروس كورونا والسيطرة عليه. هذا قطاع يشهد تراجعاً في دخله. قطرة أثرت عملياً على جميع الفروع. في نهاية السنة المالية 2020، أظهر سوق التأمين انخفاضاً بنسبة 6.1٪، مسجلاً حجم مبيعات (باستثناء القبول الدولي) بنحو 137.5 مليار دينار، مقابل 146.3 مليار دينار في نفس الفترة من العام المالي 2019.

أما بالنسبة للقبولات الدولية فهي تظهر ارتفاعا بنسبة 64.8٪ مقارنة مع 2019/12/31 مما يمثل حجم مبيعات إضافي قدره 3.8 مليار دج.

III. 5. مقارنة اجمالي التعويضات لقطاع التأمين للثلاثي الأول لسنة 2019-

2020:

الجدول(01): يمثل حجم الحوادث المدفوعة للثلاثي الأول للفترة بين 2019-2020

الوحدة: مليون دينار جزائري

حوادث مدفوعة						القيمة بالدينار
تطور		بنية		2020/12/31	2019/12/31	
القيمة	%	2020	2019			
-9 801	-46,2%	93,8%	95,4%	11 393	21 195	تأمين الممتلكات
-275	-26,8%	6,2%	4,6%	755	1 031	تأمين الاشخاص
-10 077	-45,3%	100%	100%	12 149	22 226	الإجمالي

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على تقارير المجلس الوطني للتأمينات

ن الجدول اعلاه معدل التسويات للحوادث المدفوعة في سوق التأمين لربع الأول من سنة 2020، انخفاض بمعدل 45.3٪ مقارنة تراجع ب 10.07 مليار دج مع 2019، أي انخفاض في فرعي التأمين عن الأضرار والتأمين عن الأشخاص بعدلات انخفاض كل منهما 46.2٪ و 26.8٪ ويعود سبب إلى التراجع في نشاط التأمين بسبب جائحة كورونا وإجراءات الحضر الصحي التي اتخذتها الحكومة وعلاقة طردية انخفاض حجم المبيعات قابله انخفاض حجم الحوادث المدفوعة

III. 6. مقارنة اجمالي التعويضات لقطاع التأمين للثلاثي الثالث لسنة 2019-

2020:

من خلال الجدول اسفله في نهاية النصف الأول من سنة 2020، سجل انخفاض في الحوادث المدفوعة في قطاع التأمين بمبلغ 16.9 مليار دينار مقابل معدل 41.40% وذلك يعود إلى مخلفات جائحة كورونا على نشاط التأمين وعلاقة طردية انخفاض حجم المبيعات الذي قابله انخفاض حجم الحوادث المدفوعة

الجدول(02): يمثل حجم الحوادث المدفوعة لثلاثي الثاني للفترة بين 2019-2020

الوحدة: مليون دينار جزائري

حوادث مدفوعة						القيمة بالدينار
تطور		بنية		2020/12/31	2019/12/31	
القيمة	%	2020	2019			
- 16 006	-41,6%	93,7%	94,1%	22 477	38 484	تأمين الممتلكات
- 901	-37,5%	6,3%	5,9%	1 503	2 404	تأمين الاشخاص
- 16 907	-28,4%	100%	100%	23 980	40 888	الإجمالي

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على تقارير المجلس الوطني للتأمينات

III. 7. مقارنة اجمالي التعويضات لقطاع التأمين للثلاثي الثالث لسنة 2019-

2020:

من الجدول اسفله إجمالي التعويضات، اعتبارًا من 2020/09/30، 36.1 مليار دينار، بانخفاض 28.4% مقارنة بالربع الأول (03) من عام 2019 الذي قدر 50.4 مليار دينار جزائري وهذا راجع إلى استمرار جائحة كورونا وارتفاع تعويضات التأمين على الأشخاص ليصل إلى 227 مليون دينار وارتفاع بمعدل 7.4% بالمقارنة مع 2019

الجدول(03): يمثل حجم الحوادث المدفوعة لثلاثي الثالث للفترة بين 2019-2020

الوحدة: مليون دينار جزائري

حوادث مدفوعة				
تطور	بنية			

القيمة	%	2020	2019	2020/09/30	2019/09/30	القيمة بالدينار
-14 531	-30,3%	92,6%	95,1%	33 434	47 966	تأمين الممتلكات
227 314	9,2%	7,4%	4,9%	2 686	2 458	تأمين الاشخاص
-14 304	-28,4%	100%	100%	36 120	50 425	الإجمالي

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على تقارير المجلس الوطني للتأمينات

III.8. مقارنة اجمالي التعويضات لقطاع التأمين للثلاثي الرابع لسنة 2019-2020

الجدول(04): يمثل حجم الحوادث المدفوعة للثلاثي الرابع للفترة بين 2019-2020

الوحدة: مليون دينار جزائري

حوادث مدفوعة						القيمة بالدينار
تطور		بنية		2020/09/30	2019/09/30	
القيمة	%	2020	2019			
-13 162	-18,9%	92,7%	93,9%	56 299	69 461	تأمين الممتلكات
-15 566	-0,3%	7,3%	6,1%	4 464	4 480	تأمين الاشخاص
-13 177	-28,4%	100%	100%	60 763	73 941	الإجمالي

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على تقارير المجلس الوطني للتأمينات

من الجدول اعلاه اعتباراً من 2020/12/31، لا يزال معدل التسوية ينخفض في سوق التأمين بنسبة 28.4٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، نتيجة الانخفاض الملحوظ في التأمين على الممتلكات والتأمين ضد الحوادث والتأمين عن الأشخاص لان سوق لم يتعافى بعد من آثار جائحة كورونا

IV. الخاتمة

من خلال درستنا نستنتج أن ما خلفته جائحة كورونا وانعكاساتها، التي تسببت في توقف التشغيل وفي خسائر مالية لجميع القطاعات الاقتصادية في مختلف دول العالم سواء منها المتقدمة أو المتخلفة، والجزائر كسائر دول العالم لم تسلم منها والتي مست جل قطاعاتها بما فيها قطاع التأمين الذي سجل نمو سنة بعد الأخرى في ظل الإصلاحات التي قامت بها الدولة إلا أنه أما بالنسبة لسنة 2019 2020 التي صادفت ظهور جائحة كورونا، نلاحظ انخفاض في رقم الأعمال فدرج 8793 مليون دينار ما تحملته شركات التأمين من خسارة، سواء كانت شركات للتأمين على إضرار أو شركات مختصة في التأمين على الأشخاص التي كانت هي أكبر متضرر من الجائحة التي خسرت 15% من رقم أعمالها، ما قابله انخفاض في حجم التسويات، لا يجب النظر إلى جائحة كورونا على أنها فقط مصيبة ولكن يجب أن نتعلم منها الدروس ونعتبرها نقطة لنهوض والتطور وإيجاد حلول جديدة

النتائج المتوصل إليها:

- الجزائر من الدول التي تعمل على تطوير، قطاع التأمين لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية وتأثير كبير على مختلف المتغيرات الاقتصادية باتخاذ مجموعة من الإصلاحات، اصدار قانون 07/95 والأمر 04/06 لسد النقائص التي ظهرت

- انخفاض عائدات فرع التأمين على الأضرار والتأمين على الأشخاص إثر تداعيات كورونا
- تذبذب رقم اعمال شركات التأمين، ومعدلات نمو غير مستقرة مرتبطة ب عائدات البترول
- انخفاض معدلات التعويض

التوصيات:

- فتح قنوات جديدة لتوزيع منتجات التأمين، وحثمية التوجه نحو التجارة الالكترونية
- تطوير منتجات التأمينات على الأشخاص وابتكار ضمانات للحماية من الأوبئة والامراض
- لرفع من لرقم اعمال الفرع
- تطوير منتجات التأمينات التأمين على الأضرار، للخسائر ما بعد التشغيل للمؤسسات في حالة الاوبئة
- نشر ثقافة التأمين وابرار اهميته

المراجع:

الكتب:

1. بشير بودية، وطارق قندوز، اصول ومضامين تسويق الخدمات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، (2016)، ص185.
2. جورج ريجك، (إبراهيم محمد مهدي، المترجم)، مبادئ إدارة الخطر و التأمين، دار المريح للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية:، (2006)، ص 51.
3. عز الدين الفلاح، التأمين ومبادئه وأنواعه، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، (2008)، ص 14.
4. معراج جديد، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري. طبعة 5، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، (2007)، ص 312.
5. نبيل مختار، موسوعة التأمين، دار المطبوعات جامعة الإسكندرية، مصر، (2005)، ص 10.

الرسائل والاطروحات:

6. مصطفى بناي، واقع وآفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية -2005-2011، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، (2013-2014)، ص-ص 137-138-139-211-213.
7. نور الهدي لعميد، واقع سوق التأمين الجزائري في ظل الانفتاح الاقتصادي، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة المسيلة، الجزائر، (جوان 2016)، ص-ص 37-38-39.

المقالات:

8. مصعب بالي، مسعود صديقي، تطور قطاع التأمين في الجزائر، رؤى اقتصادية، العدد(11)، (ديسمبر 2016)، ص-ص 344-345-346.
9. طارق قندوز، واقع سوق التأمين الجزائري وسبيل تحسين تنافسيته الدولية مجلة البحوث المالية والاقتصادية، العدد(1)، (2014)، ص 131.

مواقع:

10. <http://alencontre.org/corofcvig>